



# AR

AL-ALAC-ST-1215-02-01-AR

الأصلي: عربي

التاريخ: 16 ديسمبر 2015

الوضع: نهائي

## لجنة At-Large الاستشارية بيان ALAC حول تقرير مسودة مراجعة تنفيذ برنامج gTLD الجديدة

### مقدمة

قامت مورين هيلارد، عضو ALAC في منظمة At-Large الإقليمية بآسيا وأستراليا وجزر المحيط الهادئ (APRALO)، بإعداد مسودة أولية لبيان ALAC.

في 23 سبتمبر 2015، تم عرض المسودة الأولى للبيان المنشور بشأن [تقرير مسودة مراجعة تنفيذ برنامج At-Large gTLD الجديدة](#).

في 24 نوفمبر 2015، طلب آلان غرينبيرغ، رئيس ALAC، من فريق العمل المعني بسياسة دعم ALAC في منظمة ICANN بإرسال دعوة إلى جميع أعضاء لجنة At-Large لكتابة التعليقات عن البيان الصادر عن طريق القائمة البريدية لإعلانات ALAC.

في 10 ديسمبر 2015، تم تلقي النسخة المدمج بها التعليقات وجرى نشرها في ساحة العمل السابق ذكرها وطلب الرئيس من الموظفين فتح تصويت إقرار البيان من قبل ALAC حول البيان المقترح.

وفي سبيل الاستفادة من الوقت، طلب الرئيس بأن يتم نقل البيان إلى عملية التعليق العام لـ ICANN، وإرسال نسخة إلى عضو فريق عمل ICANN المسئول عن هذا الموضوع، بالإضافة إلى إشارة إلى أن البيان بانتظار مصادقة من ALAC.

وفي 16 ديسمبر 2015، أكد فريق العمل على أن التصويت عبر الإنترنت أدى إلى إقرار لجنة At-Large الاستشارية (ALAC) للبيان بتأييد 12 صوتًا، علمًا بأنه لم يكن هناك ممتنعين عن التصويت أو أصوات معارضة للبيان. يمكنك استعراض النتائج بشكل مستقل على: <https://www.bigpulse.com/pollresults?code=5285WqQ2E2NkAf6cH5KeFwCf>

## بيان ALAC حول تقرير مسودة مراجعة تنفيذ برنامج gTLD الجديدة

ترحب ALAC بفرصتها للتعليق على تقرير مسودة مراجعة تنفيذ برنامج gTLD الجديدة. نحن ندرك أن هذه المراجعة قام بها فريق ICANN بنفسه لتقييم تنفيذهم للعمليات التي تتضمنها كل مرحلة من مراحل تنفيذ برنامج gTLD الجديد. هذه المراجعة بمثابة نظرة عامة واقعية على الدروس المستفادة من عملية التنفيذ والتي سوف تفيد إجراءات التقييم الرسمي الذي يقوم بها فريق المراجعة لعملية التنفيذ، وأيضاً توفر حلولاً لتحسين فاعلية وكفاءة هذه العملية بناء على تقييم الفريق للجولة الأولى من التنفيذ.

كان المجتمع قلقاً بشأن دورة عمل الطلبات وعملية التقييم المتعلقة بأول مجموعة من الطلبات، وأنه سيتبع عدم استكمال بقية الطلبات حتى نهاية 2017 وهو تاريخ يتعدى كثيراً الأطر الزمنية المحددة منذ البداية. من بين أسباب التأخير كانت قضايا تتعلق بالفاعلية والكفاءة بشأن الوقت المستغرق في بعض متطلبات عملية الطلبات والتي لم تكن ضرورية بالنسبة لكل الطلبات حيث لم يتوفر متطلبات تعاقدية بهذا الشأن. أبلغت أن بعض مناطق الطلبات قد تستفيد من المزيد من حوارات المجتمع بناء على الدروس التي استفادها الفريق.

نحن نشجع فريق المراجعة لدعم التوصيات الصادرة عن الفريق، وفي نفس الوقت منح اهتمام كامل لدعم أكثر عملية للتأكد من أن الحزم المتبقية والمستقبلية للطلبات يتم التعامل معه في أسرع وقت ممكن وبأعلى فاعلية ممكنة.